

الفصل الخامس

٤٤٤٤٤ ٤٤٤٤٤

* تمهيد

* التعاون في فكر الوزراء - أمثلة

* التعاون في فكر النواب - أمثلة

(. . إن ثمار الدساتير ليست وليدة سمتها النظرى أو مثالية نصوصها صياغة وموضوعا فحسب ، بل هي كذلك - أن لم نقل قبل ذلك - حصيلة الأيدي القائمة على التطبيق . فان صدقت النية وتوفرت الكفاية في هذه المرحلة أمكن لتواضع الأحكام والنصوص أن تؤتي خيرا الأكل وتثمر أبرك الثمرات . ولئن صدق هذا القول على كل تنظيم ، فلعله أصدق ما يكون عندما يتعلق الأمر بالحكم الدستوري والنظام الديمقراطي . فإذا لم تتشرب الأنفس - حاكمة ومحكومة - حب الشورى وروح التعاون على الخير ومنطق العمل المشترك الذي لا يفسد اختلاف الرأي فيه للود قضية ، إن لم يتحقق هذا الخلق الاجتماعي أو الوعي السياسي ، تعيش النصوص في جو غير ملائم وفي تربة غير معطاء فلا يستوى النبت على سوقه ولا يؤتى كامل أكله . . .)

د . عثمان خليل عثمان

تمهيد

تنص المادة ٥٠ من الدستور على الآتي : (يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفق أحكام الدستور . . .)

وبمراجعة المذكرة التفسيرية تبين أن المشروع لم يعن بتحديد مفهوم التعاون بين السلطات ، حيث جاء في تلك المذكرة أن هذه المادة قد قررت صراحة مبدأ الفصل بين السلطات بدلا من تقريره دلالة من واقع الأحكام الخاصة بالسلطات العامة . . ويفهم من ذلك أن المقصود من هذه المادة هو تأكيد مبدأ فصل السلطات .

وبمراجعة محاضر لجنة الدستور تبين لنا أن هذه الفقرة من المادة ٥٠ لم تكن محل نقاش ، بيد أن تلك المحاضر كانت تتحدث كثيرا عن التوازن بين السلطات ، ومن ثم يمكن القول إن كلمة التعاون قد وردت هنا دون أن يكون لها في ذهن المشرع اعتبار خاص ، ويمكن القول أيضا إنها جاءت فقط لتخفيف «الأثر النفسي» المترتب على تقرير مبدأ فصل السلطات ، سيما وأن هذا المبدأ لم يكن مطبقا في المرحلة السابقة على صدور الدستور ، فهي هنا - ككلمة - جاءت لتقابل كلمة فصل السلطات في حين أن كلمة التعاون والتي وردت في نص المادة ١٠٢ ذات معنى واضح ولها أثر هام ، حيث تقول تلك المادة (لا يتولى رئيس مجلس الوزراء أي وزارة ولا يطرح موضوع الثقة به . ومع ذلك إذا رأى مجلس الأمة - بالطريقة المنصوص عليها في المادة السابقة (أي المادة ١٠١) عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء ، رفع الأمر إلى رئيس الدولة ، وللأمير في هذه الحالة أن يعفي رئيس مجلس الوزراء ويعين وزارة جديدة أو أن يحل مجلس الأمة ، وفي حالة الحل ، إذا قرر المجلس الجديد بذات الأغلبية عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء المذكور ، اعتبر معتزلا منصبه من تاريخ قرار المجلس في هذا الشأن المذكور ، اعتبر معتزلا منصبه من تاريخ قرار المجلس في هذا الشأن وتشكل وزارة جديدة) . فكلمة التعاون هنا في سياق المادة ١٠٢ تأتي ضمن قرار هو من صلاحيات مجلس الأمة وهي كلمة بديلة لكلمة «الثقة» فبدلا من اتخاذ قرار بعدم الثقة برئيس مجلس الوزراء رأى المشرع انتقاء كلمة التعاون وذلك من أجل عدم الإساءة إلى مكانة

رئيس الوزراء الذي - كان وليا للعهد - فإنه قد يحكم البلاد في وقت لاحق .
 حاصل القول ، أن كلمة التعاون في سياق المادة ٥٠ ليس لها مفهوم معين كما أنها
 لاتعني وجود صيغة محددة للعلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية بخلاف ما هو
 مقرر في مواد الدستور الأخرى .

لكن بمطالعة مضابط جلسات (مجلس ٨٥) تبين لنا أن كلمة التعاون قد حازت
 موضع الصدارة في المناقشات ، ورغم ذلك ، بل ورغم مرور أكثر من عشرين عاما
 على بدء الممارسات ، ورغم ذلك ، بل ورغم مرور أكثر من عشرين عاما على بدء
 الممارسة النيابية ، فلا يزال هناك لبس في فهم النواب والوزراء للتعاون ، وليس ذلك
 فحسب بل إنه تم إنشاء المجلس الوطني بحجة دراسة الأسباب التي حالت دون
 استمرار التعاون بين السلطتين وكأن الأمر معضلة كبرى .

ومن المؤسف حقا أن هذا اللبس قد أثر كثيرا في أداء مجلس الأمة ، والأدهى من
 ذلك أن كلمة التعاون قد استعملت كمعيار لتقييم العلاقة بين السلطتين رغم عدم
 وجود مفهوم واضح لدى أعضاء السلطتين لهذه الكلمة .

وسيتضح صحة ما ذكرناه من خلال الجولة التي سنقوم بها في مضابط الجلسات
 حيث سنتوقف عند كلمة التعاون أينما وردت قدر المستطاع .

ولكن قبل ذلك نود التوضيح أنه من الممكن تحصيل فهم النواب والوزراء للتعاون
 بصورة أسهل لو أننا حرصنا على متابعة التصريحات الصحفية أو الطرح المعد سلفا
 والذي يتناول قضية التعاون ، لكننا حرصنا في حقيقة الأمر على تتبع الكلمة في
 مضابط الجلسات من أجل الكشف عن المفهوم الحقيقي للكلمة في ذهن المتحدث
 المرتبط بالحالة المعروضة ، وبالتالي فإن هذا المفهوم هو القناعة التي يعمل بموجبها ذلك
 المتحدث نائبا أو وزيرا ، ومن ثم فإننا نكون أقرب إلى الحقيقة .

لقد اختلفت آراء النواب والوزراء في مفهوم التعاون لدرجة أن النائب أو الوزير ذاته
 يختلف مفهومه للتعاون باختلاف الموضوع محل المناقشة ، بل لقد شهدت المضابط
 تناقضا في مفهوم المتحدث ، وأستطيع أن أؤكد أن هناك محاولات بذلت من النواب

لتحديد مفهوم التعاون بين الحكومة والمجلس ، إلا أن تلك المحاولات لم تكن موفقة بسبب أنها تأتي غالباً لخدمة رأي النائب في الحالة المعروضة والتي يرى فيها صورة من صور عدم التعاون من قبل الحكومة أو صورة من صور التعاون من قبل المجلس . ولقد حاولت أن أجمع آراء النواب على اختلافها كي أحصل على مفهوم شامل للتعاون إلا أنني لم أتمكن ، فالمسافة بين المفهوم الحقيقي للتعاون بين السلطات والمفهوم المستقر في ذهن النواب كبيرة جداً ، ومع ذلك فهم - أي النواب - في وضع أفضل بكثير من الوزراء الذين يبدو أنهم غير مقتنعين أو غير مهئين للاعتراف بالممارسة النيابية ككل ويبدو أنه كان غائباً عن الأذهان أن التعاون يشمل السلطات الثلاث أي بما فيها السلطة القضائية .

أولاً - التعاون في فكر الوزراء^(١) :

* أحد الوزراء يرى أن شكر النواب له والثناء على موقفه من قضية معينة إنما يجسد مبدأ التعاون . في جلسة ١٩٨٥ / ٧ / ٢ ناقش الأعضاء التقرير المقدم من وزير الأشغال العامة عن أعمال اللجنة المكلفة بدراسة عقد تنفيذ طريق المغرب السريع ، وقد أثنى النواب على الوزير فقال (شكراً الأخ الرئيس وشكراً للإخوة الكرام اللي أثنوا على التقرير وهذا حقيقة هو واجب مبدأ التعاون وترجمة للتعاون بين السلطة التشريعية اللي دائماً نتكلم عنه ونوعدكم إن شاء الله في المستقبل دائماً سيكون عملنا في تعاون بين السلطتين . . . ومرة أخرى أشكر كل الإخوة المتكلمين من هذا المجلس والإطراء اللي خصوه فينبي بسن أنا أعتبره هذا هو ترجمة للتعاون اللي إن شاء الله سيكون دائماً هو أسس عملنا في المستقبل) .

هنا نجد أن الوزير يوجه الشكر للنواب ومن الطبيعي - من قبيل المجاملة - أن يتقدم إليهم بالشكر ، لكن ما هو غير منطقي على الإطلاق أن يعتبر الوزير هذا الإطراء أو المديح ترجمة لمبدأ التعاون ، ذلك أن إذا وافقنا الوزير على منطقته ، فإن النتيجة الأخرى هي أن الانتقاد ومحاسبة الوزير بأي صورة من الصور هو ترجمة لعدم التعاون ، ولا

يخفي مدى بساطة مفهوم التعاون هنا ، فهو يبقى ملتصقا بأسلوب الحوار والتخاطب . وإذا جاء الشكر من النواب فهو إذا من إفرازات الجو الأخوي ، ويلاحظ القارئ أن قول الوزير هنا يلتقي مع مستلزمات ديمقراطية الحوار الأخوي التي تحدثنا عنها في الفصل الثالث .

* وتتفق هذه النظرة إلى التعاون مع نظرة وزير آخر هو وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وبتبين ذلك من خلال تعقبه على النقاش الشهير الذي دار بين النائب مشاري العنجري ووزير العدل حول التضامن الوزاري في إحدى الجلسات حيث قال (إننا جميعا هنا لسنا فريقين نحن فريق واحد ومن هذا المنطلق أرجو ألا تكون حواراتنا هي عبارة عن مساجلات أو تسجيل نقاط من هو الذي سجل أكثر انتصارا على الآخر بقدر من نستطيع خلال إنتاجنا إن شاء الله الأربع سنوات أن نسجل مسار ومدى نجاحنا في هذه المسيرة الديمقراطية التي يجب أن نحافظ عليها بكل وسيلة وطريقة . . كل رجائي أن نبدأ هذا العمل متعاونين منسجمين لأن ندخل بالحقيقة في مساجلات دستورية . .)

وبمراجعة أقوال الوزير ، نجد أنه يعبر بداية عن استيائه من أسلوب النقاش الذي دار أثناء مناقشة موضوع التضامن الوزاري والذي كان نقاشا حادا وفي ذات الوقت مهما جدا ، لكن ما يلفت النظر في أقوال الوزير هو نظرتة إلى التعاون إذ إنه وحسب رأيه يتعارض مع (المساجلات الدستورية) في حين أن هذه (المساجلات) ضرورية في أحيان كثيرة ، فالنقاش هنا كان يدور حول مفهوم التضامن الوزاري ، وهذا موضوع يحتاج حقا نقاشا موسعا ، ولا يمكن اعتبار المساجلات - والتي هي أسلوب حوار - من معوقات التعاون بين السلطتين ، لكن على أية حال فإن الخطورة ففي كلام الوزير تتجلى وطريقة ، إذ في هذا القول تلميح إلى أن النقاش الدائر والذي يعلق عليه الوزير قد يهدد استمرارية الممارسة الديمقراطية ، وهنا بيت القصيد ذلك أنه كثيرا ما نلاحظ أنه كلما زادت حدة النقاش أو كلما انفعل أحد النواب أو أراد لفت انتباه الصحافة والجمهور من خلال استعمال أسلوب رنان ، كلما أظهر الوزراء حرصا على استمرار

الديمقراطية والدعوة إلى التعاون الأمر الذي يستنتج منه أن الديمقراطية في نظر الوزراء تتطلب عدم الدخول في نقاش أو عدم معارضة الحكومة أو عدم كشف أخطائها ، ومن هنا يتأكد لنا أن القناعة بالديمقراطية كنظام ورد في الدستور غير متوفرة بصورة قاطعة ، لذلك يبدو الأمر في أحيان كثيرة على أن دعوة الحكومة للتعاون هي دعوة للتساهل من أجل ضمان استمرار الديمقراطية .

ويؤكد هذا المعنى ما ذكره وزير العدل في معرض رده على حديث النائب أحمد الخطيب والذي وصف سياسة الحكومة بأنها (سياسة أطفال) أثناء تعليقه على الخطاب الأميري الذي ألقى في جلسة افتتاح دور الانعقاد العادي الأول والذي أثنى في بدايته على الخطاب حيث قال الوزير (. . . أنا لما سمعت كلام الدكتور بالبداية فعلا استبشرت خير على أساس أنه يبي التعاون ونضرب صفحا عن الماضي ، لكن طبعا فيه غمزات تكفل زميلي وزير النفط بالرد عليها . . .) جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٨٥ . فمضمون كلام الوزير الذي يقصده الوزير هو أزمة المناخ والتي كانت حينذاك حاضرا لا ماضيا لتبين لنا عدم سلامة مفهوم التعاون لدى الوزير ، فأزمة المناخ كانت ماتزال مستعمرة وآثارها وإفرازاتها تهدد قطاعات كبيرة في المجتمع ، ولكن هذا التوجه هو الذي كان مسيطرا على فكر الحكومة .

وقد تأكد في النطق السامي بافتتاح دور الانعقاد العادي الثاني حيث جاء فيه (وعلينا أن نعبر عن الشكر والصبر بالعمل الدائب من أجل الكويت فلا تجعلوا مراحمات الماضي تجور على حق اليوم وأمل الغد . . .) .

ومن أجل تأكيد قصور النظر الحكومي لقضية التعاون ، نورد هنا جانبا من حديث وزير العدل في معرض رده على اتهام من النائب أحمد الربيعي له بأنه السبب في الصيحة التي دارت في المجلس في جلسات سابقة فقال (الأخ الرئيس ، الحقيقة يعني أنا ملاحظ ورد على لسان الأخ الكريم الدكتور الربيعي بأنه مستعد للتعاون ، وأن بالذات وزير العدل بالذات هو اللي يقصد أن يكون هناك مما حكات ونقاش غير موضوعي ، أنا أحب أوضح سعادة الرئيس أنا باقول أنا كأبي وزير آخر من هالوزراء

أتكلم بجديّة واعتقد أنني أنا صادق في مدي للتعاون لأي عضو من أعضاء مجلس الأمة الموقر ، هذا الكلام أنا قلته مع الأسف مساءً وبعدين في نفس الوقت سعادة الرئيس يعني اشلون يطلب من حنا نتعاون في نفس الوقت تقول يعني تصدر علينا كلمات يعني مانقبلها سعادة الرئيس . . كذلك الأخ أحمد الربيعي يعني أنا يمكن الأخ أحمد الربيعي ما بيني وبينه أي اتصال بالسابق ، وبالعكس لما فاز هنيته ومديت يدي له دليل ايش ، يعني هل هذا دليل ؟ دليل أنا حنا راغبين وجادين بالتعاون سعادة الرئيس ، الأخ الرئيس هذي بلدنا كلنا حنا ماقلنا أن هذه بلد تقتصر على فئة معينة نعرف كلنا مواطنين وتهمنا مصلحة الكويت مثل ماتهم الأخوة النواب ومستعدين للتعاون لكن أن تقال بحقنا كلمة جارحة ونسكت اعتقد أن حتى أهما ما يقبلون .
جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٨٥ .

وبفحص أقوال الوزير نجد أنها كانت صادرة تحت تأثير انفعال معين أو لتقل جاءت كرد فعل على اتهام مباشر غير متوقع ، ولذلك وردت كلمة التعاون بصيغ مختلفة ١٢ مرة لكنها كانت تتحدث عن جانب واحد هو أن التعاون - دون تحديد مفهومه - مشروط بتعديل أسلوب الحوار والتخاطب والنقاش والبعد عن الإتهام ، ولكن هل تفصح أقوال الوزير عن مفهوم صحيح للتعاون ، مع الأسف لأن هذه الأقوال مازالت ترى أن التعاون هو الحوار الأخوي فقط . وقد اعتبر الوزير أن قيامه بتهنئة النائب على فوزه بالانتخابات دليل على التعاون .

ونظرة على أقوال وزير آخر هو وزير المالية جاسم الخرافي - والذي هو أصلاً عضو منتخب بالمجلس - لتتعرف على مفهوم التعاون ، حيث إن النائب حمد الجوعان اعترض في الجلسة الثانية للمجلس - وهي جلسة العمل الأولى - على عدم تقديم الحكومة دار نقاش طويل بين الأعضاء والوزراء طرح خلاله موضوع التعاون ، فقد طلبت الحكومة إمهالها مدة أقصاها أربعة أسابيع لتقديم البرنامج ، وفي معرض دفاعه عن طلب المهلة قال وزير المالية (أرجو أن تتاح لنا الفرصة في المشاركة في البرنامج وعندما نقدم البرنامج فإننا على أتم الاستعداد للإجابة على أي شيء يتعلق فيه وتصليحه وهذا هو التعاون) جلسة ١٩ / ٣ / ١٩٨٥ .

أي أن الوزير يرى أن موافقة المجلس على طلب الحكومة هو التعاون المنشود وأن استعداد الحكومة لتعديل البرنامج على ضوء تعليق النواب هو أيضا من باب التعاون ، ولا يخفي هنا أن هذا القول مؤداه أن عدم موافقة المجلس على إمهال الحكومة يعد من قبيل عدم التعاون ، وهذا حقيقة إجحاف بمسألة التعاون الذي يفترض وجوده بغض النظر عن الموافقة أو الرفض ، فإذا كانت هناك مخالفة من قبل الحكومة - وهي مخالفة تتكرر مع كل المجالس وسبق أن أثبتت في مجلس عام ١٩٧٥ . فإن التجاوز أو غرض النظر عنها لا يعتبر من قبيل التعاون وإنما هو تهاون بالدستور في واقع الأمر ، ولقد تكرر هذا المفهوم مرة أخرى في حديث وزير الصحة عبد الرحمن العوضي حين اختلفت الآراء في تحديد ما إذا كان ما قدمته الحكومة برنامج عمل أم خطة تنمية حيث يقول (. . . إحنا أهم شيء عندنا الآن نناقش هذا الموضوع واحنا مقدمينه لكم كبرنامج حكومة أنه سيتضمن - داخل هذا البرامج - العمل على أن نطبق أو نحقق هذه الخطة الموجودة فأرجو من الأخوة في المجلس يعني العملية عملية تعاون ومحاوله تسهيل الأمر . . .) ٢٧ / ٤ / ١٩٨٥ .

وتمثل أقوال وزير الصحة صورة من صور الفهم القاصر للتعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، إذ أنه إذا كان الخلاف يدور حول حقيقة ما هو مقدم من الحكومة للمجلس إن كان برنامج عمل طبقا للمادة ٩٨ من الدستور أم خطة تنمية تتطلب صدور قانون ، فإن هذا الخلاف ليس أمرا بسيطا ، ذلك أن برنامج العمل هو الذي يتم على أساسه محاسبة الحكومة للسنوات القادمة في حين أن خطة التنمية هي تلك الخطة التي يتم وضعها للدولة ككل وتسير في ركابها كافة مؤسسات الدولة ، ومن ثم فإنه يلزم تحديد الموقف ومن هنا فإنه ليس من باب التعاون غرض النظر عن هذا الموضوع والدخول في المناقشات وبالتالي يكون ما قصده الوزير تهوانا وليس تعاونا . ولعل هناك مثلا آخر يوضح نظرة الحكومة لمفهوم التعاون حيث إنه كان ضمن جدول أعمال جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٨٥ تحت بند مشروعات القوانين - تقارير اللجان - تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن اقتراح مقدم من النائب مشاري العنجري

بالغاء المرسوم بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم الهيئات والمؤسسات العامة والإدارات المستقلة ، وقد طلبت الحكومة إحالة الموضوع مرة أخرى إلى اللجنة المختصة كي تتمكن من الحضور وتقديم تصوراتها ، فدار نقاش أبرز ما فيه أنه سبق أن دعت الحكومة لحضور اجتماعات اللجنة إلا أن أحدا للم يحضر وقيل إن طلب الحكومة إنما هو استخفاف بالمجلس ، وقد تحدث الشيخ صباح الأحمد عن هذا الموضوع وموضوع آخر هو تقرير اللجنة التشريعية والقانونية عن مشروع قانون محاكمة الوزراء ومشروع قانون استقلال القضاء ، قائلًا (هذه القوانين نطلب من الأخوان تأجيلها إلى الدورة المقبلة لتفاهم عليها ليكون هناك فعلا تعاون بيننا وبين بعض وأن نكون في هذه القوانين قناعة كافية إما لإقرارها أو لتبديلها أو تعديلها) . جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٨٥ وقد رفض المجلس طلب الحكومة ، الأمر الذي دفع الشيخ صباح الأحمد إلى القول بأن الحكومة لن تشارك في النقاش وبالفعل تم ذلك .

هنا يبدو جليا أن التعاون في ذهن الحكومة هو أن توافق على طلبي وإلا فإنك غير متعاون معي ، وهذه نظرة لاشك بعيدة كل البعد عن جوهر الممارسة الديمقراطية ومبدأ فصل السلطات .

ويقدم لنا وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء مثالا صارخا على سطحية مفهوم التعاون لدى الحكومة حيث يقول إنه ورد إلى الحكومة ٦٠٠ سؤال خلال عشرة أشهر وأن الحكومة أرسلت الإجابات على معظم هذه الأسئلة واعتبر هذا دلالة واضحة على التعاون . جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٥ .

أما وزير الدفاع الشيخ سالم الصباح فإنه يضرب مثالا آخر على مفهوم التعاون ، حيث يقول إن هناك اثنين من أعضاء مجلس الأمة بداومون في الخدمة الإلزامية وإنه سمح لهم يوم السبت والثلاثاء بعدم ارتداء اللباس الرسمي وحضور جلسات المجلس للمشاركة في النقاش وعلى الرغم من أنه يمكنه أن يحجزهم (ولكن تعاوننا مع المجلس سمح لهم) . جلسة ٣١ / ١٢ / ١٩٨٥ .

لقد استعرضنا فيما سبق أقوال الوزراء وأحاديثهم عن التعاون وذلك في معظم

- جلسات مجلس الأمة السادس ، ولقد كشفت تلك الأقوال عن غياب المفهوم الحقيقي للتعاون بين السلطات ، ومن ثم فلا ريب أن تكون هناك فجوة بين الدستور وفكر الوزراء ، ويمكن تلخيص مفهوم التعاون لدى الوزراء بالنقاط التالية :
- ١- الحوار الأخوي ومستلزماته من إطراء وشكر ومدح يعتبر ترجمة لمبدأ التعاون ، وبالتالي فإن الانتقاد والمحاسبة ترجمة لعدم التعاون .
 - ٢- المساجلات الدستورية والنقاش العاصف يعتبر من معوقات التعاون بل ويهدد استمرار المسيرة الديمقراطية .
 - ٣- نسيان الماضي بكل جراحه يعتبر استعدادا للتعاون .
 - ٤- الموافقة على طلبات الحكومة حتى وإن كانت مخالفة للدستور .
 - ٥- التهاون أمام الأخطاء وعدم التشدد في تطبيق مواد الدستور يعتبر ترجمة للتعاون .

ثانيا : التعاون في فكر النواب :

تطرق النائب راسد الحجيلان لمفهوم التعاون في معرض تعليقه على الخطاب الأميري وقال (. . . إذا أردنا التعاون وأردنا أن نوصل هذا البلد إلى الأمان علينا أن نتخلى عن الجبروت الشخصي ، يجب أن نكون واضحين ويجب أن نتشاور من أجل البلد ، لكن إذا كانت الحكومة ترى أن كل أطروحة تطرح في هذا المجلس تنبع من موقف شخصي أو حقد أو كراهية ، فلن يكون هناك شيء اسمه تعاون . جلسة ١٩ / ٣ / ١٩٨٥ . وهنا نجد أنفسنا أمام رؤية يطالب النائب بموجبها الحكومة أن تضع معيارا موضوعيا في تقييم ما يطرح داخل المجلس كي يمكن خلق الحوار المناسب للتعاون .

والنائب هنا وأن كان لم يوضح مفهوم التعاون بين المجلس والحكومة إلا أنه حدد شرطا من شروطه وهو محق في هذا الشرط ، لكن الملاحظ من أقوال النائب أنها كانت تعرف التعاون بالإشارة أي بأسلوب غير متكامل وإنما يطرح النائب وجهة نظره في التعاون على ضوء الموقف المائل .

ويؤكد هذا القول ما أورده النائب خميس عقاب حين تحدث عن حالة معينة اعتبرها من جانب الحكومة على أنها تحد للمجلس حيث قال إن مجلس الأمة في الفصل التشريعي الخامس وافق على تشغيل كل الطلبة الجامعيين ولكن الحكومة لم تنفذ ذلك بحجة وضع الضوابط اللازمة ، واعتبر هذا من قبيل العناد والتحدي .
جلسة ١٩ / ٣ / ١٩٨٥ .

كما تحدث النائب يعقوب حياتي في الجلسة الثالثة للمجلس عن التعاون بمناسبة التعليق على استقالة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل يوسف النصف وقال (. . .) نحن كممثلين عن الشعب الكويتي يهمننا إلى أبعد الحدود أن نعرف هذه الأسباب - أي أسباب الاستقالة - ولا نريد في هذه الخصوصية بالذات أن نبدأ عملنا بعدم التعاون (. . .) جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٨٥ . ويتضح هنا أن مفهوم التعاون بنظر النائب هو إفصاح الحكومة عن أسباب استقالة أحد الوزراء ، والحقيقة أن للحكومة الحق في الإفصاح أو عدمه ، ودون شك فإنه استقالة وزير بعد مرور ثمانية أيام أو أكثر قليلا من تعيينه لا بد وأن تنبئ عن خلاف داخل مجلس الوزراء ومن حق الحكومة أن تمتنع عن إبداء أسباب الاستقالة وبالتالي لا يمكن اعتبار هذا الامتناع عدم تعاون ، وإذا كان الأعضاء حريصين على معرفة أسباب الاستقالة فعلا فقد تكون لديهم وسائل أخرى دستورية ، أما أن يعتبر موقف الحكومة عدم تعاون فهذا يدل على قصور في فهم المسألة .

كما تحدث النائب جاسم القطامي عن التعاون وذلك إثر جدال دار بين بعض النواب ووزير العدل سلمان الدعيج حول وصف الأخير لما يقال في المقار الانتخابية بوصف غير لائق شطب من المضبطة وقال النائب جاسم القطامي إنه يتعين على وزير العدل أن يعتذر عن كلمة غير سليمة صدرت منه ، أما أن يكابر ويرفض الاعتذار فهذا لا يتيح مجالاً للتعاون .

هنا نرى النائب يتناول التعاون من منظور شخصي ضيق ، ولو اعتبرنا مقياس التعاون على النحو الذي أورده النائب القطامي لما أمكن للمجلس أن يستمر جلسة واحدة فتبادل الاتهامات واستخدام كلمات غير مناسبة كثيرا ما وجد طريقة في

النقاش لاسيما من جانب النواب ويدل على ذلك كثرة الشطب في المضابط . والتعاون حقيقة لا يقوم على اعتبار شخصي ولا يعرقله أسلوب النقاش ، وهنا يتفق النائب في نظرته للتعاون مع الحكومة التي تعول كثيرا على أسلوب النقاش بل وتعتبره هو التعاون ذاته .

أما النائب أحمد الربيعي فقد تحدث عن التعاون على نحو آخر ، فقد قال - بعد أن طالب بتغيير العقلية التي تتعامل الحكومة بموجبها مع المجلس - (. . . ما عندنا حسابات بنصفها مع أحد ولا عندنا أحقاد ، وإذا كانت الحكومة تصرف خطأ في انتخابات اللجان وانتخاباتنا نرجو ألا تستمر هذه العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، نحن جايين لهذا المجلس لأجل العمل ونحن مستعدين أن نحط ايدينا بيد السلطة التنفيذية بشرط أن تعرف بأن هناك محرمات هناك خطوط حمراء ما نقدر نتجاوزها ، تلاعب بالأموال العامة مما يمكن نظوفه عدم احترام للمجلس ما يمكن نقوته ، عدم احترام الديمقراطية . . .) . جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٨٥ .

ورغم وضوح عبارات النائب الربيعي وقصده إلا أنه يعرف التعاون بطريق الاستبعاد وكأنه يحدد مايجوز أن يتم التعاون من أجله وما لايجوز ، ويبقى مفهوم التعاون غامضا وفي أحسن الأحوال قاصرا ، فالتعاون ليس حالة مؤقتة توجد أو لا توجد حسب الموضوع المطروح على الإطلاق .

وتحدث النائب فيصل الدويش عن التعاون فقال : (. . . لقد وردت عبارة التعاون في أكثر من سطر بين السلطة التنفيذية والتشريعية لما لهذا التعاون من مردود إيجابي على هذا الوطن والأمة . ولاشك في ذلك ولكن المتابع لبعض ممارسات السلطة التنفيذية يرى خلاف ذلك وعلى سبيل المثال ما يحصل تكراره في انتخابات مكتب المجلس واللجان وسوء استغلال السلطة التنفيذية لحقهم في الاختيار حيث إن هذا الاختيار لا يتم وفق أسس الكفاءة أو الخبرة ولكن ينجم عن مواقف اتخذها هذا أو ذاك يخالف توجهات السلطة التنفيذية وفي اعتقادي أنه يخطئ من يظن من أعضاء السلطة التنفيذية أن هذه الممارسات والضغوطات تشني قناعات النواب أو مبادئهم . . .

المطلوب تداكه من الحكومة أن يكون التعاون متوازن متكافيء ، محوره الثقة والمحبة والاحترام المتبادل حيث إن أي تعاون يبني على غير الثقة فهو هش . ٢٦ / ٣ / ١٩٨٥ . وباستعراض أقوال النائب الدويش يبدو أنها جاءت تحت تأثير موقف الحكومة منه في انتخابات مكتب المجلس واللجان ولكن هذا لا ينفي وجود فهم أكبر لمبدأ التعاون لديه فهو وإن لم يتطرق لمفهوم التعاون إلا أنه حدد بعض أركانه وهي أركان مهمة حقا أن يكون متوازنا متكافئا يعتمد على الثقة ، وقد أصاب النائب في قوله أن أي تعاون يبني على غير الثقة هو تعاون هش وهذا ما حصل فعلا في المجلس ، حيث إن ثقة النواب بالحكومة من جهة وبإمكانية استمرار المجلس من جهة أخرى مهزوزة كما أن ثقة الحكومة بالنواب غير متوفرة على الإطلاق حسب معاييرها الأمر الذي منع بروز الصيغة المناسبة للتعاون بين المجلس والحكومة .

تحدث النائب حمد الجوعان عن التعاون بمناسبة طلب الحكومة تأجيل مناقشة تقرير اللجنة التشريعية والقانونية عن مشروع قانون محاكمة الوزراء ومشروع قانون استقلال السلطة القضائية ومشروع قانون آخر وقال (. . أنا أحب أن أؤكد أن فهم التعاون يجب أن يكون واضح من خلال النصوص الدستورية يعني هذه المسطرة اللي يجب أن نقيس فيها علاقة السلطين التشريعية والتنفيذية لا نريد مفاهيم خاصة تتكون سواء عند أعضاء السلطة التنفيذية أو عند أعضاء السلطة التشريعية ، يعني موضوع التعاون عندما يطرح خارج إطار النصوص الدستورية يثير أمور يعني وعلامات استفهام في أذهان ، على الأقل في ذهني أنا يعني التعاون أنا أفهمه من خلال أن الحكومة لو تمارس صلاحياتها وحقوقها الدستورية هذه ما فيها غضاضة بالرفض أو بالموافقة وعندما يمارس المجلس صلاحياته بالرفض أو بالموافقة أيضا لا يجب أن يكون غضاضة ولا يجب أن يطرح موضوع التعاون ، موضوع التعاون غير مطروح ، إصرار الحكومة على طرحه في كل موضوع يطرح أمام المجلس يثير علامات استفهام ، المجلس متعاون والحكومة أيضا متعاونة هذا حسب فهمي أنا هذا حسب الواقع اللي أراه واللي أتمنى أن يظل دائم . . .) جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٨٥ .

وليس هناك من شك في أن حديث النائب الجوعان يعد من أفضل ما قيل خلال دور الانعقاد الأول عن التعاون الذي يقع ضمن إطار النصوص الدستورية دون أن يكون له شكل خاص أو مفهوم خاص والذي يبني على الإيمان بالديمقراطية ، ولكن اللافت للنظر أن النائب الجوعان يناقض مفهوم للتعاون حيث سبق له أن اتهم الحكومة - ضمنا - بعدم التعاون حين استخدمت حقها الدستوري في استرداد مشروعات قوانين معينة ، حيث قال في تلك المناسبة (. . . الأمر الثاني الذي تثيره هذه المواسيم - أي مراسيم الاسترداد - الواقع هو موضوع دائما يتردد حول مفهوم التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، أنا أعتقد كان واضح أن هناك رغبة ورغبة عارمة لدى أعضاء المجلس في أن يبدأ هذا الفصل التشريعي وفق الأصول والقواعد السياسية والدستورية المناسبة ، أعتقد أن المجلس في جلسة عمله الأولى عندما أثير موضوع البرنامج الحكومي أبدي قدرا طيبا من التعاون مع الحكومة لما أمهلها الفترة التي طلبتها لاعداد برنامجها الحكومي ، أعتقد كان على الحكومة أن ترد للمجلس تحيته . .)

جلسة ٩ / ٤ / ١٩٨٥ ، ومن هنا يتبين لنا عدم استقرار مفهوم التعاون ، فمطالبة الحكومة (برد التحية) إنما يخالف مبدأ استعمال الحقوق وأيضا كان قصد الحكومة من استرداد مشروع قانون معين فإن لا يمكن اعتبار ذلك من قبيل عدم التعاون طالما تم بإطارة الدستوري السليم .

ويذهب النائب مشاري العنجري نفس الاتجاه حينما طالب الحكومة بعدم التدخل في انتخابات اللجان وقال (. . . صحيح أن من حقها - أي الحكومة - ومن حق كل عضو في الحكومة أن ينتخب ولكن أنا أعتقد أن هذه إساءة في استعمال الحق لأن الحكومة كلها تجتمع مجتمعة وتفضل فئة على فئة وتفضل شخص على شخص وتصنف بعض الأشخاص ، من صنفهم الحكومة أليس لهم حق رد الفعل ؟

أين التعاون المطلوب ؟ التعاون هو أن أعضاء المجلس بالسواء ولا يجوز للحكومة أن تصنف فسعادة الرئيس أنني أناشد الحكومة وأرجو من الحكومة أنه إذا صار انتخابات اللجان يبقى وزيرين لتمثيل الحكومة والباقي يمتنعون وإلا إذا كل واحد سقط في

انتخابات اللجان على طول الشك في الحكومة لأنها تمثل خمسة عشر وزير الآن خمسة عشر وزير كلهم كتلة واحدة فأرجو من الحكومة حتى يستمر التعاون وحتى تتعزز الثقة إذا خرج صاحب السمو بعد انتهاء الخطاب الأميري أن يتمتع الوزراء عن الإدلاء بأصواتهم في انتخابات اللجان . .)
جلسة ١٩٨٥ / ٧ / ٩ .

ولاشك أن النائب العنجري كان يريد التعبير عن موضوع مهم جداً وهو معيار الحكومة الذي تعتمده في انتخابات المجلس إلا أنه أخفق في إعطاء تصور واضح للتعاون ، فهو يريد منع الحكومة من ممارسة حق مقرر لها وهذا أمر لا يتفق مع الممارسة الديمقراطية حتى وإن كان هناك إساءة في استعمال الحق ، فإن هذه الإساءة لا تبرر مصادرة الحق ومن ثم فلو أن النائب العنجري بحث معيار الحكومة في الانتخابات لكان موفقاً في الحديث .

أما النائب عبد الله الرومي فقد تطرق إلى التعاون بين المجلس والحكومة من جانب مختلف حيث إنه أبدى استعداده لمناقشة ما تطرحه الحكومة من اقتراحات لتعديل مشروع قانون معين انطلاقاً من مبدأ التعاون ، في حين أن مناقشة اقتراح بتعديل مشروع قانون يجب أن ينطلق من اختيار الأفضل لتحقيق الغاية المرجوة من إصدار القانون ، وبغض النظر عن مصدر الاقتراح فسواء جاء التعديل من الحكومة أو من أحد النواب فالأمر سيان المهم أن يتم الأخذ بالأصلح دون أن يكون لهذا الاختيار علاقة بالتعاون بين المجلس والحكومة ، وفيما يلي قول النائب الرومي :

(الأخ الرئيس الحقيقة أنا ما أعرف السبب وراء إصرار الحكومة على تأجيل هذه القوانين ، وهذه القوانين أحييت إلى اللجنة بصفة الاستعجال ونزل فيها تقرير اللجنة وبناء على طلب الحكومة ثم تأجيل هذه القوانين لمدة أسبوعين كان المفروض في الحكومة أن اليوم تيينا في تصوراتها وإذا كان لها أي تعديل على هذه القوانين إحنا مستعدين من مبدأ التعاون أن نناقش هذه التعديلات لكن بعد هذا التأجيل أسبوعين وتيينا الحكومة وتقول اليوم أن والله أنا باطلب تأجيلها إلى الدورة القادمة ، الحقيقة هذه غير مقبولة إذا كان عندها هذا التوجه كان طلبته من أول بالسابق القوانين ، هذه ما

في مانع أن والله من مبدأ التعاون أن نؤجل منهم شيء ولكن يجب أن نناقش منهم خاصة أن فيهم قانون اللي مقدمة الأخ مشاري قانون صغير ولا يحتاج إلى التأجيل ولا يحتاج أن والله دراسة قانون ينظم الجهة الإشرافية وبالتالي من الممكن مناقشته في هذه الدورة ، أما فيما يتعلق في القوانين الأخرى من مبدأ التعاون إذا كان الحكومة عندها تعديلات وجيهة على هذه القوانين أن نؤجل هذه القوانين مجتمعة ثلاثة للدورة الأخرى هذا غير مقبول .

جلسة ١٩٨٥ / ٥ / ٢١ .

وتحدث النائب أحمد الربيعي عن التعاون بمناسبة موضوع استقالة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل يوسف النصف حيث اعترض على أسلوب الحكومة في التعامل مع المجلس وأن هذا الأسلوب لايفتح المجال للتعاون ، ويلزم هنا القول بأن أسلوب التعامل والتخاطب كان محل اهتمام كل من النواب والوزراء حيث اتهم كل طرف الطرف الآخر بعدم تهيئة المجال للتعاون بانتهاج هذا الأسلوب ، وقد سبق أن أوضحنا موقف الوزراء من هذا الموضوع ومما قاله النائب الربيعي بهذا الصدد : (الحقيقة إحنا الآن لسنا أمام استقالة وزير فقط بل أعتقد أننا نحن أمام مشكلة في طريقة المناقشة وطريقة العقلية التي يتعامل فيها الوزراء مع مجلس الأمة وليس مع الأخ وزير العدل حول على هذا التعبير الحقيقة الأسبوع اللي فات كانت المناقشة مع الأخ وزير العدل حول كلمة فوراً وهي كلمة صريحة بالدستور وحاول وزير العدل أن يفسرها بأنها أربعة أسابيع أو خمس أسابيع . وهذا الأسبوع يبدو أن الأخ وزير المالية قد استلم الكرة ولكن بنفس العقلية اللي عوملنا فيها الأسبوع اللي فات نفس الطريقة الحقيقة اللي لا تشجع على العمل مازالت قائمة . . . فأعتقد إحنا أمام مشكلة أساسية ونرجو يعني بعد ورانا أربع سنين من العمل وأعتقد الناس تنتظر منا عمل ، إذا استمر الوزراء في التعامل مع هذا المجلس بهذه التبسيطية والذاجة أعتقد مراح نقدر نشغل مع بعض . . .)

جلسة ١٩٨٥ / ٣ / ٢٦ .

ومما قيل أيضاً عن التعاون ما ذكره النائب مبارك الدويلة حيث طالب الوزراء

بالالتزام بحضور جلسات المجلس واعتبر أن غياب الوزراء - كما حصل في مجلس ١٩٨١ - مؤثر على عدم التعاون .

كما طالب النائب هاضل الجلاوي الحكومة بأن تكون جادة في التعاون وذلك بابتعادها عن أسلوب المراوغة السياسية تجاه المجلس وعدم الدفاع عن الفساد . كما ذهب النائب يعقوب حياتي إلى تحديد إطار التعاون بين المجلس والحكومة ولكن بصياغة أدبية وصور مثالية حيث قال :

(. . إن الأمل معقود والرجاء منشود على المجلس وعلى الحكومة سواء بسواء إذا حل حسن النية محل سوء النية عند كل الأطراف ، إذا ارتسم الوضوح والشفافية محل الغموض والضبابية ، إذا نبذ التراشق بالقول واستعيض عنه بالتعاقب والفعل ، إذا تعاملنا بالوفاء والتداني بدلا من الشقاق والتناهي ، إذا مارسنا التواضع والعمل لوجه الله جل جلاله محل الطاوسية والعمل للذات والأنانية ، إذا اختلفنا بود حول كل شيء واتفقنا بأكثر من الود حول الكويت ، إذا حل التعامل بموضوعية والتجرد مع الموقف بصرف النظر عن الذاتية الشخصية)

جلسة ١٩٨٥ / ٤ / ٢

وفي موضع آخر قال (. . . يجب أن نضع أيدينا كإخوة أشقاء وليس إخوة أعداء يجب أن نتعامل كإخوة ولا نتعامل كضرتين يجب أن نتعامل كمجلس أمة وكمجلس وزراء وليس كسلطة تنفيذية وكسلطة تشريعية . . .)

جلسة ١٩٨٥ / ٤ / ٢٣

أما في دور الإنعقاد الثاني فيبدو أنه إزاء تصاعد التوتر في العلاقة بين المجلس والحكومة وكثرة التصريحات الصحفية للمسؤولين والتلميح بإمكانية حل المجلس ، اجتهد بعض النواب لإعطاء مفهوم واضح للتعاون قد يختلف عما أبدوه في دور الانعقاد العادي الأول ، إلا أنهم أرادوا إثبات براءة المجلس من تهمة عدم التعاون ، ويعد ما قاله النائب مشاري العنجري من أفضل ما قيل في جلسات المجلس عن التعاون ، ولأهمية تلك الأقوال نورد هنا جانبا منها وقد وردت تعليقا على الخطاب الأميري :

(. . .) الأخ الرئيس هناك قضية مهمة أود التركيز عليها وهي قضية التعاون التي أثرت في الفترة السابقة ، لاشك أن موضوع التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يعتبر من المواضيع الهامة التي أثرت بصورة غير طبيعية في الفترة الماضية على مستوى المسؤولين في الدولة ثم تناولته الصحف والمجلات وتكلم فيه البعض في الندوات وفي اللقاءات ومع ذلك أعتقد أن الموضوع لم يأخذ حقه لتجسيد مفهوم التعاون وحدوده التي تعرض لها الدستور بشكل واضح لا لبس فيه . إن طبيعة العلاقة بين المجلس والحكومة هي بمثابة العلاقة بين المراقب والمنفذ وإن كان كل من المجلس والحكومة على مستوى واحد في خطوط السلطة فلا المجلس هو رئيس الحكومة ولا الحكومة هي رئيسة على المجلس ، الحكومة مكلفة من قبل رئيس الدولة صاحب السمو الأمير في إدارة شؤون البلاد والمجلس مكلف من الشعب الكويتي لمراقبتها ومحاسبتها في أداء وظيفتها ، وجاء الدستور ليضع القواعد اللازمة لتنظيم العلاقة التي تربط بين هاتين السلطتين وطالبهما بالتعاون لحمل المسؤولية كل في حدود اختصاصها فأعطى الدستور السلطة التنفيذية مسؤولية رسم السياسة العامة وتنفيذها بالوسائل اللازمة لذلك ومنع تدخل السلطة التشريعية في اختصاصها وإنما منح مجلس الأمة الأدوات المناسبة للرقابة على أعمال الحكومة كطرح المواضيع المختلفة للنقاش وإبداء الرغبات وتوجيه الأسئلة وتقديم الاستجابات ثم تقرير عدم إمكانية التعاون . . كما يقول علماء السياسة وعلماء الفقه الدستوري : إن السلطة توقف السلطة ، ولم يخرج دستور دولة الكويت على هذا المبدأ الدستوري وهو الفضل بين السلطات الذي يعتبر من الأصول العامة التي يقوم عليها الحكم الديمقراطي والذي لا قيام لحكم ديمقراطي دونه حيث تنص المادة (٥٠) من دستور دولة الكويت على أن يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور ولهذا برزت فكرة التعاون كوسيلة للتخفيف من حدة الفصل بين السلطات إذ لا بد من قدر من التعاون بين السلطات الثلاث لأنها تعتبر جميعاً بمثابة الأعضاء في السم الواحد فقد يعمل كل عضو مستقلاً عن الآخر فأعضاء الجسم جميعاً يتعاونون في أداء كل وظيفة ، كل

عضو لوظيفته من أجل إنسان سليم وعادل ، وهكذا السلطات الثلاث لا بد أن تتعاون لتحقيق الديمقراطية السليمة واستقرار النظام السياسي لأجل المصلحة العليا لهذا الوطن ، ولكن ما هو التعاون الذي يراد من كل سلطة من السلطات في ظل هذا المبدأ الدستوري مبدأ الفصل بين السلطات ، لقد كان الدستور حريصا على أن يضع لهذا التعاون إطار وأن يحدد له مضمونه تحديدا واضحا لا لبس فيه ولا ابهام حتى لا يتعارض ومبدأ الفصل بين السلطات لأنه لو حدث هذا التعاون فإن معنى ذلك أن ينقلب الفرع وهو التعاون على الأصل وهو مبدأ فصل السلطات مما قد يؤدي إلى هدم النظام الديمقراطي الدستوري برتمته ولعدم حدوث هذا التعارض نص الدستور في المادة (٥٠) ذاتها التي تحدثت عن الفصل بين السلطات وعلى التعاون على ضمانتين أساسيتين : الضمانة الأولى أن يكون تعاون السلطات وفقا لأحكام الدستور والضمانة الثانية ألا تتنازل سلطة من السلطات باسم التعاون عن كل أو بعض اختصاصاتها المنصوص عليها في الدستور هذا هو ماملكه من تعاون وهو ما حدده الدستور ولا تملك التعاون في أداء واجباتنا على حساب التعاون سواء من الجانب التشريعي أو الجانب الرقابي ، بل لا يجوز التعاون في مراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها لأننا بذلك قد فرطنا في الأمانة التي حملناها حين اختارنا الشعب لتمثيله وأن الله يأمرنا أن نؤدي الأمانة إلى أهلها ، هكذا تكون مسؤوليتنا حينما نعود إلى المواطنين الذين سوف يسألوننا إذا كنا قد تهاونا في أداء مسؤولياتنا وواجباتنا ولن نجد عذرا إذا عللنا التهاون إذ خير لنا أن نتهم ظلما بعدم التعاون من أن نتهم حقا بالتعاون ، أقول هذا لكي أضع النقاط على الحروف في مسألة التعاون بين السلطتين التي أصبحت تشار من الحكومة بين الحين والآخر وكذلك على صفحات الصحف وفي اللقاءات والندوات حتى بدت إثارته والتلويح بها في كثير من المناسبات خاصة إذا بدرت بادرة من بعض النواب لإثارة قضية عامة أو توجيه أسئلة معينة أو تقديم استجواب لأحد الوزراء بحيث أصبحت قضية التعاون حقا يراد به باطل وهو منع المجلس من أداء رسالته والحيلولة بين أعضائه وممارسة صلاحياتهم ونست الحكومة أو تناست أن مجلس الأمة

هو محكمة الشعب حين يحاسب الوزراء عما أوده من واجبات ومسؤوليات وذلك بطرح القضايا المختلفة على المجلس أو بتوجيه الأسئلة أو بتقديم الاستجابات وأن قضية التعاون لا يمكن إثارتها أمام محكمة الشعب وهي تمارس رقابتها على السلطة التنفيذية بوسائلها المختلفة تماما كما هو الحال في عدم جواز إثارة قضية التعاون أمام السلطة الأخرى أي أمام المحاكم القضائية عندما تفصل في الخصومات بين الأفراد والجماعات وبين الحكومة من جانب آخر إذ لو أثيرت قضية التعاون أمام القضاء لاهتزت الثقة في العدالة وفي المحاكم بالرغم من سمو رسالتها باعتبارها السياج الأمين للحريات والحافظ للأموال والعاصم للأعراض . إن الدستور لا يقبل تفريطا في مهمة السلطة التشريعية باسم التعاون كما لا يقبل من السلطة القضائية تفريطا في رسالتها باسم تلك النعمة بل إن الدستور أكد حق مجلس الأمة في أن يقرر عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء في الوقت الذي لم يقرر فيه هذا الحق للحكومة تجاه المجلس ، ذلك أن قضية التعاون لا تثار أصلا عندما تمارس السلطة التشريعية رقابتها على الحكومة ولكنها تشور عندما لا تقوم الحكومة بأداء وظيفتها مثل امتناعها عن نشر قانون في الجريدة الرسمية بقصد تعطيلة أو عدم إصدار لائحة تنفيذية أو قانون معين أو حين تهمل تطبيق القوانين أو عدم تزويد المجلس بالبيانات والمعلومات التي يطلبها ، هنا تكون قضية عدم التعاون التي شرع لها الدستور الوسيلة المقررة في المادة (١٠٢) من وجهة نظر المجلس لا الحكومة ومع ذلك فإننا نطالب الحكومة أن ترشدنا إذا ضللنا عن فهم النصوص الدستورية في قضية التعاون وما هو المطلوب من مجلس الأمة وما هو تقصيرنا في ذلك بل أقول إن مجلس الأمة قد أكد تعاونه بصورة لا تقبل الجدل حينما ساند الحكومة ووقف معها في الوقت الذي كان عليها فيه تقديم الاستقالة عندما تعرض موكب صاحب السمو أمير البلاد للحادث الغادر ومرة أخرى عندما قتل وجرح عدد من المواطنين في حادث التفجير الأثم في المقاهي الشعبية ففي مثل هذه الحالات لا تتوانى أي حكومة من حكومات البلاد الديمقراطية من تقديم استقالته لإعادة الثقة أو تشكيل حكومة جديدة لإعادة الثقة فيها وأقرب مثال على ذلك استقالة الحكومة

الإيطالية بسبب حادث لا يوازي مطلقاً من الحوادث التي تكلمنا عنها عندما اختطفت الباخرة الإيطالية في الشهر الماضي وما جاء بعد ذلك من ملاسبات . وخاصة القول أننا لا نستطيع ونحن نؤذي واجبننا بل لا يجوز أن نعلل التهاون بالتعاون أن خير لنا كما أسلفت أن نتهم بعدم التعاون من أن نتهم بالتهاون وشكراً الأخ الرئيس .

جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٨٥

أما النائب أحمد الربيعي فقد تحدث بحماس شديد عن التعاون بين المجلس والحكومة حيث إنه أرد التطرق لجذور المشكلة ، إلا أنه لم يقدم صورة وافية لمفهوم التعاون وإن كان يرى أن أساس المشكلة هو عدم إيمان البعض بالديمقراطية حيث قال : (. . .) . تحدث الخطاب الأميري عن مجموعة كبيرة من القضايا الهامة وحاول أن يلخصها هذا العام في صفحات قليلة ، إلا أن واحدة من هذه المسائل سأركز عليها في هذه العجالة وهي تتلخص في كلمة واحدة طالما تكررت هذا الصيف ، هذا الصيف الذي كان حاراً مناخياً وكان حاراً سياسياً نظراً لهذه الكلمة التي أطلقنا عليها كلمة التعاون ، هذه الكلمة الأخ الرئيس دخلت القاموس بشكل كثيف هذا الصيف حتى أصبحت وكأنها اكتشاف أو اختراع جديد في الحياة السياسية الكويتية رغم أنها في نظري هي مجرد نتيجة لمجموعة من المقدمات الأساسية والمهمة والتي كان من المفترض أن تقرأ مسبقاً حتى نوفر على أنفسنا وعلى شعبنا كثيراً من الجهد وكثيراً من الحديث الذي لم يصل إلى نتيجة وكان مجرد غيمة صيف ولكنها غيمة لها جذورها الأساسية .

الأخ الرئيس أريد أن أعود إلى طبيعة المشكلة إذا جاز لي تسميتها بالمشكلة التي حدثت هذا الصيف والتي تتعلق بمسألة التعاون سأعود الأخ الرئيس إلى جذور المشكلة لماذا أثيرت هذه المشكلة بهذا الشكل الكثيف هذا الصيف وما هي المقدمات الأساسية لها والتي أعتقد أنها تعود أساساً إلى انتخابات فبراير ١٩٨٥ . .) ومضى إلى القول (. . .) . وباختصار شديد كانت انتخابات فبراير ١٩٨٥ هي رسالة لمن يهمه الأمر في أن المواطنين الكويتيين قد وضعوا أيديهم على مجموعة المشاكل . . . وأنه قد حان

الوقت للتعامل مع قضايا المجتمع الكويتي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بطريقة جديدة . .) وانتهى إلى القول بأن المشكلة ليست في أن المجلس لا يريد التعاون وإنما هناك عدم إيمان بالديمقراطية من قبل فئة معزولة وأنها لازالت تحلم بالعودة إلى الوراء .
جلسة ١٩٨٥ / ١١ / ٩

وكما قلت في البداية ، فقد كان الحماس طاغيا في حديث النائب الربيعي لذلك ابتعد عن المقدمة التي طرحها ولم يقدم مفهوما واضحا للتعاون .

كما تحدث النائب جاسم القطامي عن التعاون وأوضح أن التعاون لن يتم على حساب المبادئ ولا على سبيل التهاون بالقضايا الوطنية أو على حساب ممارسة الدور الرقابي ، وقال أيضا إن التعاون يجب ألا يؤدي بالمجلس أن يكون لجنة من لجان الحكومة وإنما التعاون هو في مساعدة الحكومة على رفع المسيرة الديمقراطية وعلى علاج المشاكل التي تواجهها الحكومة ويواجهها الشعب .

جلسة ١٩٨٥ / ١١ / ٠

ويتفق النائب سامي المنيس مع هذا المفهوم للتعاون .

جلسة ١٩٨٥ / ١١ / ١٦

وهنا يمكن القول إنه إذا كان النائب القطامي يرى أن التعاون هو في مساعدة الحكومة على دفع المسيرة الديمقراطية وعلى علاج المشامل ، فهل ستتم المساعدة حسب رغبة الحكومة ومعاييرها وشروطها أم حسب رأي المجلس ، هل اتفق المجلس والحكومة على أسلوب دفع المسيرة الديمقراطية وأسلوب المساعدة في حل المشاكل؟
لاشك أننا أيضا هنا نواجه عدم وضوح لمفهوم التعاون .

ويبقى من الأهمية أن نتعرض للنطق السامي والخطاب الأميري اللذين تم إلقاؤهما في افتتاح دور الانعقاد العادي الأول لنحاول أن نستخلص مفهوم التعاون .

النطق السامي : لم يتطرق النطق السامي للتعاون بين المجلس والحكومة بشكل مباشر وإنما ركز على تحديد الإطار الذي ينبغي على مجلس الأمة ممارسة عمله فيه ، وهو كما قلنا إطار يخالف الدستور نصوصه وروحه ويمكن القول بأن المجلس - في

مفهوم النطق السامي - يكون متعاوناً إذا ما مارس عمله ضمن مساحة الديمقراطية التي حددها النطق السامي وغير متعاون إذا تجاوز تلك المساحة .

الخطاب الأميري : كان الخطاب الأميري واضحاً بعض الشيء في تناوله لقضية التعاون وهذا لا يعني أن الخطاب يوفر تفسيراً صحيحاً للتعاون ، ومن ذلك أن الخطاب الأميري يذكر الأعضاء بأن الجميع - أي حكومة ومجلس - شركاء في سفينة واحدة ، وأن الصراعات في المنطقة وفي العالم كله عبارة عن خضم متلاطم وأنه ينبغي التعاون في المحافظة على سلامة الوطن وأمنه واستقراره ، وهذا هدف عام قائم في كل الأوقات ، وفي كل الأحوال سواء كانت هناك صراعات في العالم أو لم تكن ، وهذا الهدف مفروغ منه وهو ذات الهدف الذي يسعى إلى أعضاء المجلس ثم يذهب الخطاب الأميري نحو تحديد أسلوب التعاون فيقول إن الحفاظ على الوطن يحتم علينا جميعاً أن نتبادل الرأي والمشورة وأن نتعاون على الخير (في جو تسوده المحبة والتآخي والتآزر) . ويعود الخطاب الأميري لتأكيد أهمية التعاون فيقول (. . .) وأن الحكومة إيماناً منها بهذا كله وبأن التعاون بين المؤسسات الدستورية كان ولا يزال حجر الزاوية في تحقيق حيوية الممارسة الديمقراطية واستقرارها . . . لن تدخل جهداً في تدعيم هذا التعاون ومد جسوره . . ولن يغيب عنها أبداً أن المجلس شريك معها في حمل المسؤولية وعون لها على أداء مهمتها . .)

فالخطاب الأميري إذا يقول إن الهدف المشترك هو الحفاظ على سلامة الوطن وأمنه واستقراره وإن التعاون في تحقيق هذا الهدف يجب أن يتم من خلال التشاور وتبادل الرأي في جو أخوي وإن الحكومة مستعدة للتعاون . وعلى الرغم من ذلك كله يبقى مفهوم التعاون كما صورته الخطاب الأميري مختلطاً بأسلوب التحاور والتخاطب وهو الأسلوب الأخوي والذي دون شك مؤداه عدم استعمال الصلاحيات الدستورية والتساهل والتهاون والتماس الأعذار وعدم القسوة في النقد وكل ما تفرزه العلاقات الأخوية من قواعد للتعاون والتعامل .

الخلاصة

من العرض السابق يتبين لنا أن مفهوم التعاون بين السلطات الدستورية كان في الحقيقة غائبا عن ذهن أغلب النواب والوزراء ، وقد اختلط الأمر لديهم وعجزوا عن التفريق بين المعنى المباشر لكلمة التعاون ، ومعناها أو مفهومها المقصود في مجال المؤسسات الدستورية . فالمادة ٥٠ من الدستور حين نصت على أن نظام الحكم يقوم على أساس فصل السلطات مع تعاونها ، لم تكن تقصد المعنى المباشر للكلمة ذلك أن هذا المعنى مؤداه وجود اتفاق بين طرفين أو أكثر على تحقيق أمر معين ويتم ذلك بجهد مشترك متزامن أو متباعد لكنه يدفع في اتجاه واحد ، ليس لطرف سلطة على الطرف الآخر ، ولكن هذا المفهوم لا ينبثق على حالة التعاون المقصودة بالنسبة لعلاقة المؤسسات الدستورية ذلك أن الدستور يمايز في موقع كل سلطة ويعطي كلا منها اختصاصا محددا لا تجوز سلطة على أخرى ولا تتنازل سلطة لأخرى ، وبحسب طبيعة العلاقة ، فإن الاختلاف في الرأي وارد وتم منح السلطة التشريعية صلاحيات تمارس من خلالها دورها الرقابي ، ولو أردنا أن نطبق مدلول كلمة التعاون ، المدلول المباشر لهذه الكلمة على علاقات السلطات لتتج عن هذا عدم جواز ممارسة أعضاء السلطة التشريعية لصلاحياتهم المتمثلة في حق السؤال والاستجواب والمناقشة وإعلان عدم التعاون مع رئيس الوزراء ، ذلك أن استعمال هذه الصلاحيات لا بد وأن يتعارض مع المفهوم المباشر لكلمة التعاون ، ومن الجانب الآخر فإنه وطبقا للمدلول المباشر للكلمة يتعين على الحكومة أن تحترم دائما رغبات المجلس وألا تعارض أي اقتراح أو قرار أو رغبة ، وهذا كله يودي في نهاية المطاف إلى ضياع جوهر النظام الديمقراطي واستقلال السلطات ويخلق حالة من الفوضى في العمل ويثير جدلا واسعا ، فعندما ترفض الحكومة طلبا ما للمجلس فإنها بنظرة غير متعاونة ، وعندما يقدم أحد أعضاء المجلس سؤالاً في موضوع لا ترغب الحكومة في إثارته ، فإنه غير متعاون بنظر الحكومة ، وهنا يفتح المجال واسعا أمام ممارسة جدلية عقيمة لا علاقة لها بالديمقراطية إطلاقا .

من جهة أخرى يجب إدراك أن المادة ٥٠ وهي تتحدث عن التعاون بين السلطات ،

لم يكن ذلك قاصرا على العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فقط ، وإنما هي تتحدث عن التعاون بين السلطات الثلاث أي بما فيها السلطة القضائية ، ومن ثم فإن المعيار الذي يحكم العلاقة يجب أن يكون معيارا واحدا يشمل السلطات الثلاث ، ولا يخفي أن المفهوم السائد للتعاون على النحو الذي عرضناه في هذا الفصل لا يمكن بحال من الأحوال أن يعمل به مع السلطة القضائية ، ويبدو أن هذه المسألة كانت غائبة عن الأذهان .

ومع شديد الأسف فرغم أن الدستور قد صدر عام ١٩٦٢ إلا أننا لانزال نبحث في حقيقة مفهوم التعاون بين السلطات ولانجده في مضابط مجلس الأمة في فصله التشريعي السادس عام ١٩٨٥ وللانصاف فإن ضياع المفهوم الحقيقي ليس مسؤولية هذا المجلس أو تلك الوزارة وإنما هو ناتج عن تدني مستوى الوعي العام من جهة ومن جهة أخرى عدم الإيمان بالنظام الديمقراطي على نحو ماورد في الدستور .
